عقب اجتماعها مع الغانم أشادت بدور مجلس الأمة

بارون: «البرلماني الدولي» سيعقد اجتماعات لمناقشة الشكاوى ضد البرلمان الكويتي

اجتمع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد البرلماني المرافق له الليلة قبل الماضية في جنيف مع رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي غابريالا كويفاس بارون. وقال الغانم في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع « بحثنا خلال اجتماعنا شكاوى عدة وليست شكوى واحدة مقدمة تجاه الكويت من قبل الصهاينة وأيضا من نائب سابق وآخر حالي كما ذكرت سابقا، وسأتحدث بالتفصيل بعد رجوعنا إلى أرض الوطن عن هذه الأمور».

وأوضح الغانم « تبين لنا من خلال اجتماعنا مع رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي أن هناك من يزودهم بأكاذيب وأمور مغلوطة وأؤكد للشعب الكويتي أنني وإخوانكم أعضاء الشعبة البرلمانية الكويتية لن نسمح لكائن من كان أن يشوه سمعة الكويت ويزود المنظمات الدولية بأكاذيب ومعلومات مضللة».

وأضاف «طلبنا عقب لقائنا رئيسة الاتحاد الاجتماع مع ممثلي حقوق الإنسان في الاتحاد واتضح لنا أن هناك العديد من المعلومات غير الصحيحة والأكاذيب التي تشوه سمعة الكويت وكان هناك رد واف وتم الاتفاق كذلك على الإجراءات التي سنرد فيها على كل هذه الشكاوى».

وأعرب الغانم عن شكره وتقديره لرئيسة الاتحاد البرلماني الدولي لإشادتها بأهمية دور مجلس الأمة الكويتي ودوره إقليميا ودوليا واحتياجها لمساعدة البرلمان الكويتي لتحقيق إستراتيجيتها في المرحلة المقبلة وهذه أمور نفخر بها».

وذكر الغانم «إن هذه السمعة الطيبة للبرلمان الكويتي في المنظمات الإقليمية والدولية بنيناها وبناها قبلنا رجال أفاضل ولن ينجح أحد في تشويه صورة البرلمان الكويتي أو في تشويه صورة الكويت في الخارج « مشيرا إلى أنه سيطلع الشعب الكويتي على التفاصيل فور عودته إلى الكويت.

من جانب آخر، أشار الغانم إلى أن الاجتماع تطرق إلى مواضيع عدة مهمة على رأسها القضية الفلسطينية بصفته رئيسا للجنة الصمود الفلسطيني المشكلة من قبل الاتحاد البرلماني العربي والذي كلفه بنقل الموقف العربي إلى كافة البرلمانات المهمة في العالم بشأن القضية الفلسطينية المستحقة.

وبين الغانم أن رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي لها مواقف مشرفة فيما يتعلق بالقضايا العربية وفي مقدمتها موقفها الذي جهرت فيه عندما أصدرت بيانا يرفض جعل القدس عاصمة الكيان الصهيوني وهو موقف رافض لقرار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الشأن. وأضاف «إن رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي كانت مساندة للقضايا العربية العادلة في العديد من المحافل وأشاطرها رأيها الذي طرحته خلال اجتماعها معنا».

وبين الغانم أن الاجتماع ناقش التعديلات التي ستقدم على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وسيتم استكمال مناقشة هذا الأمر في اجتماع اللجنة التنفيذية مع رؤساء المجاميع الجيوسياسية والتي سيمثل الغانم فيها المجموعة الجيوسياسية العربية.

بدورها أشادت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي غابريالا كويفاس بارون بالمشاركة الفعالة والإيجابية لمجلس الأمة الكويتي في اجتماعات ولجان الاتحاد البرلماني الدولي موضحة أن الحماس والمسؤولية الذي يظهره رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم والوفد البرلماني المرافق له مهم وقوي لتطوير وتنمية علاقات التعاون بين الكويت والمجتمع الدولي.

وأشارت في تصريحات للصحافيين إلى أهمية الدور الذي يلعبه مجلس الأمة الكويتي ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستويين الإقليمي والدولي، مشيرة إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي بحاجة لمساعدة مجلس الأمة الكويتي لتحقيق الاستراتيجيات التي وضعت للمرحلة المقبلة.

وذكرت «بحثنا خلال الاجتماع القضية الفلسطينية، إذ أعربنا عن قلقنا من تبعات نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس وكان لنا موقف في هذا الشأن قبل أكثر من شهر، كما استعرضنا آخر التطورات على المستوى العربي والإقليمي والدولي، ونحن سعداء بالعمل والتعاون مع البرلمان الكويتي في كل ما يتعلق بالقضايا العربية وكذلك الدولية».

وردا على سؤال بشأن الشكاوى المرفوعة على البرلمان الكويتي لدى الاتحاد البرلماني الدولي قالت بارون «سنعقد اجتماعات لمناقشة هذه الشكاوى وأحب أن أقدر شفافية والتزام البرلمان الكويتي ورئيسه في البحث عن الحقائق وراء هذه الشكاوى الإنسان البرلمانية، وأنه من الجيد أن يكون هناك تعاون من البرلمان لمناقشة القضايا المتعلقة بحقوق «.

وحضر الاجتماع الوفد البرلماني المرافق للغانم والذي يضم وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف وعضوي الشعبة النائبين علي الدقباسي ود.خليل ابل والمندوب الكويتي الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في جنيف السفير جمال الغنيم.

رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي وإلى جوارها الغانم

جانب من اجتماع الوفد الكويتي في الاتحاد البرلماني الدولي

3 رسائل من سمو الأمير وسمو ولي العهد و5 رسائل نيابية

8 رسائل على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة المقبلة

قاعة عبدالله السالم

أدرجت 8 رسائل واردة على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة التي ستعقد الثلاثاء المقبل 6 فبراير 2018 وتتعلق بما يلي: الرسالة الأولى : رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم لسموه بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لتولي سموه مقاليد الحكم.

الرسالة الثانية: رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بنجاح دورة كأس الخليج العربي الثالثة والعشرين التي استضافتها دولة الكويت خلال الفترة من 22 ديسمبر 2017 إلى 5 يناير 2018.

الرسالة الثالثة : رسالة من سمو ولي العهد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بنجاح دورة كأس الخليج العربي الثالثة والعشرين التي استضافتها دولة الكويت خلال الفترة من 22 ديسمبر 2017 إلى 5 يناير 2018.

الرسالة الرابعة : رسالة من رئيس لجنة المرافق العامة يطلب فيها إعادة تكليف اللجنة بالتحقيق في موضوع عجز البنية التحتية لاستيعاب الأمطار نظرا لانتهاء تكليف اللجنة بانتهاء دور الانعقاد الماضي من دون تقديم التقرير والتوصيات للمجلس بسبب تأخر الحكومة في الرد على الاستفسارات وعدم تعاونها.

الرسالة الخامسة: رسالة من عضو مجلس الأمة عمر عبدالمحسن الطبطبائي يطلب فيها موافقة المجلس على تكليف الحكومة بتشكيل لجنة من وزارة الداخلية ووزارة الخارجية وإدارة شركة (الدرة) وكل من له صلة بنشاط هذه الشركة والمشكلات التي تواجهها وذلك لاقتراح الحلول المناسبة وتحديد ومحاسبة المسؤولية عن تلك المشكلات على أن تقدم اللجنة تقريرا للمجلس خلال شهرين. الرسالة السادسة: رسالة من عضو مجلس الأمة محمد حسين الدلال يطلب فيها من لجنة البيئة نظر موضوع حماية الحدائق العامة وتنميتها وتطويرها مع التصدي قانونيا وحكوميا وبرلمانيا لما حدث من تجاوز في موضوع حديقة (جمال عبدالناصر) بمنطقة الروضة وضمان عدم قيام تجاوزات أخرى على أن تقوم اللجنة بإعداد تقرير بذلك لعرضه على المجلس.

الرسالة السابعة: رسالة مقدمة من بعض أعضاء مجلس الأمة يطلبون فيها أن تعقد لجنة الشؤون التشريعية والقانونية اجتماعا على هامش الجلسة المعقودة اليوم لإقرار الاقتراحات بقوانين المتعلقة بتعديلات قانون مكافحة الفساد وبالأخص فيما يتعلق بالقانون المقترح بتعارض المصالح وتقديمها للمجلس للتصويت عليها.

الرسالة الثامنة: رسالة من رئيس لجنة تحسين بيئة الأعمال يطلب فيها موافقة المجلس على تعديل مسمى اللجنة ليصبح كالتالي (لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة).

«الميزانيات» طلبت من «المالية» سحب قوانين فتح اعتمادات إضافية قيمتها 665 مليون دينار

عبد الصمد: مخالفة دستورية في حساب العهد في الميزانية الجديدة

ربيع سكر

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة الإطار العام لميزانية السنة المالية الجديدة 2018–2019. وأضاف عبد الصمد في تصريح صحافي أنه تبين للجنة أنه رغم تأكيد اللجنة لوزارة المالية برغبتها السنوية بأن تخطرها عن ملامح ميزانية السنة المالية الجديدة للتباحث حولها قبل اعتمادها من مجلس الوزراء ونشرها في وسائل الإعلام إلا أن التعاون في هذا الجانب ما زال محدودا، خاصة أن للجنة ملاحظات وتوصيات من الجيد أخذها في الاعتبار لدى إعداد الميزانية.

وتابع عبد الصمد أنه في حين قدر العجز المتوقع في ميزانية السنة المالية الجديدة بـ 6.5 مليارات دينار ؛ حيث انبنت تقديراتها على أساس 50 دولارا للبرميل وهو سعر تحفظي مقارنة مع السعر الفعلي لبيع برميل النفط الكويتي والذي تراوح أخيرا ما بين 60 – 65 دولارا، لافتا إلى أن ذلك يعني أن العجز الحقيقي أثناء تنفيذ الميزانية الجديدة سيكون أقل مما هو متوقع لأن أسعار بيع النفط الفعلية باتت قريبة نسبيا من سعر التعادل في الميزانية المقدر بـ 71 دولارا، لكن العجز سيظل موجودا طالما كانت أسعار النفط أقل من نقطة التعادل.

وقال إن اللجنة تحفظت على ما بينته وزارة المالية من التزامها بالمحافظة على سقف الميزانية وتخفيضها، وأن ما تطرحه الوزارة لا يعكس الواقع، مشيرا إلى أن رصيد العهد بلغ في الحساب الختامي الأخير للسنة المالية 2016/2017 (وهو ما يمثل صرفا فعليا يجب أن تتضمنه الميزانية) ما يجاوز الـ 5.8 مليارات دينار وهي إحدى السنوات المالية التي ادعت فيها وزارة المالية أنها حافظت على سقف المصروفات فيها.

وبين أن الحساب الختامي يكشف عن أن رصيد حساب العُهد زاد بنحو ملياري دينار عن السنة التي سبقتها، ولو أضيف هذا المبلغ على المصروفات الفعلية البالغة 17.7 مليار دينار لتجاوز سقف الميزانية المعلن عند 18.9 مليار دينار.

وقال إنه لو اتفقت اللجنة مع تصريح وزير المالية بأنه ليس من العدالة تحميل مبلغ العُهد كاملا على سنة واحدة فإن اللجنة لم تلاحظ تحميل الميزانية الجديدة المعلن عنها أي مبلغ لمعالجة العُهد ولو جزئية، وهو الأمر الذي حتما سيرفع سقف الميزانية، هذا في فرض عدم زيادة مبلغ العُهد في الميزانية الجديدة عن المبلغ القديم وهو أمر مشكوك فيه نتيجة لعدم التزام وزارة المالية بتعهداتها.

وأكد أن حساب العُهد يستخدم للصرف خارج أبواب الميزانية بمبررات حكومية لا تتوافق معها الجهات الرقابية، إضافة إلى كونها مخالفة دستورية حيث لا يجوز تجاوز الحد الأقصى لتقديرات المصروفات في الميزانية وأن كل مصروف غير وارد في الميزانية يجب أن يكون بقانون.

وأشار إلى أنه رغم أن السنة المالية الحالية 2017/2018 قاربت على الانتهاء إلا أن الحكومة تقدمت بمشروعي قانون بطلب فتح اعتماد إضافي بلغ مجموعهما 103 ملايين دينار، وهو ما ينقض تعهد الحكومة السابق أمام اللجنة بالحفاظ على مستوى سقف مصروفات الميزانية العامة للدولة، لأنه في حال إقرارها فإن ذلك سيزيد من سقف مصروفات الميزانية المقدر عند 19.9 مليار دينار.

وأضاف أن اللجنة أرسلت كتابا رسميا لوزارة المالية تطلب فيه سحب مشاريع قوانين عدة بفتح اعتمادات إضافية بلغ مجموعها 665 مليون دينار للسبب ذاته.

وبين عبد الصمد أن اللجنة لم تجد أي جدية لدى الحكومة في الالتزام بتعهدها لضبط سقف مصروفات الميزانية، ولا يوجد لديها رؤية واضحة في كيفية التعامل مع هذه الاعتمادات الإضافية سواء على ميزانية السنة المالية الحالية أو التي سبقتها أيضا ؛ لاسيما أن ديوان المحاسبة قد أشار مرارا إلى عدم كفاية الدراسات الفنية والمالية الملائمة والكافية قبل تقدير مصروفات الميزانية ما أفقدها أهميتها كأداة للضبط والرقابة والمتابعة وتقييم الأداء.

العجز الاكتواري

ولفت عبد الصمد إلى أن مشروع الميزانية الجديد لم يُحط بكافة الالتزامات المالية ومنها نتائج فحص العجز الاكتواري للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمقدر بنحو 9 مليارات دينار ولم تبين كيفية التعامل معه ؛ خاصة أن مؤسسة التأمينات تدرج هذه العجوزات كمطالبات مالية على الخزانة العامة للدولة وتأجيل سداده يقترن بمطالبات من المؤسسة بزيادة الفوائد عليه.

وقال إنه في حال تحققت وزارة المالية من مبلغ العجز الاكتواري الصحيح – كما طالبت به اللجنة مرارا – فإن تكلفته ما زالت مليارية على الخزانة العامة مع غموض في كيفية التعامل، وهي أمور تقلق اللجنة من قدرة وزارة المالية على الحفاظ على سقف المصروفات المقترح لميزانية السنة المالية الجديدة.

وزاد: وذلك كله إذا ما تجاوزت اللجنة عن القوانين الخاصة كقانون التسلح لوزارة الدفاع البالغ تكلفته 3 مليارات دينار وهي أمور تزيد مصروفات الحكومة خارج نطاق الميزانية. وقال إن اللجنة بصدد بحث هذه الأمور مع وزارة المالية عند إحالة مشروع الميزانية إليها.

جانب من اجتماع اللجنة الاسبوع الفائت «تصوير: محمد صابر»

18 شكوى وعريضة مدرجة على جدول أعمال جلسة الثلاثاء

أدرج على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة المقرر عقدها يوم الثلاثاء الموافق 6 فبراير 2018، 18 شكوى وعريضة جاء تفاصيلها كالتالي: 1 – شكوى رقم (180) مقدمة من رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين في بيت الزكاة يتضرر من ديوان الخدمة المدنية لعدم اعتمادهم المكافأة المالية للموظفين حتى تاريخ تقديم الشكوى.

2 – شكوى رقم (181) مقدمة من مواطن يتضرر من عدم قبوله في برنامج الدكتوراه في الحديث الشريف بكلية الشريعة حسب إعلان جامعة الكويت كلية الدراسات العليا للعام الدراسي (2016/2017) مع استيفائه جميع الشروط.

3 – شكوى رقم (182) مقدمة من مواطن يتضرر من وزارة الأشغال ومجموعة الخرافي ووزارة الداخلية لإغلاق الطريق المقابل لجمعية شرق التعاونية وذلك لأعمال الحفر والتصليحات التي تتم في الطريق مع عدم توفير جسر مشاة لتسهيل وصول سكان المنطقة للمرافق.

4 – شكوى رقم (183) مقدمة من مواطن يتضرر من الظلم والتعسف الذي تعرض له من قبل الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وتخطيه في الترقيات رغم أنه مستوفى جميع الشروط.

5 – شكوى رقم (184) مقدمة من مواطن يتضرر من قرار الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة لرفضهم طلبه بالدخول على لجنة طبية حيث إنه معاق وتنطبق عليه أحكام القانون قم 8 لسنة 2010.

6 – شكوى رقم (185) مقدمة من مواطن يتظلم فيها من قرار الخصم الكيدي الصادر ضده من مدير منطقة العاصمة الصحية من دون وجه حق.

7 – شكوى رقم (186) مقدمة من مواطن يتضرر من قرار وزير التعليم العالي غير المنصف بشأن وقف دراسة الحقوق في الجامعات العربية خارج الكويت

9 – شكوى رقم (188) مقدمة من مواطن يتضرر من رفض وزارة التعليم العالي والمؤسسات التعليمية التابعة لها حصوله على شهادة بكالوريوس في تخصص آخر.

10 – شكوى رقم (189) مقدمة من مواطن شأن العديد من المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية التي تعيق روح العمل والفريق الواحد من قبل الأمين العام للمجلس الأعلى للتعليم في وزارة التربية.

11 – شكوى رقم (190) مقدمة من مواطن يتضرر من تعديات جاره عليه عدة مرات بالرغم من تقديمه شكوى في بلدية الجهراء ولكن دون جدوى.

12 – شكوى رقم (191) مقدمة من مواطنة من ذوي الاحتياجات الخاصة تتضرر من قرار فصلها من جامعة الكويت (كلية الآداب).

13 – شكوى رقم (192) مقدمة من مواطن تتضرر من رفض إدارة العلاج في الخارج بوزارة الصحة إرسالها للعلاج خارج الكويت

14 – شكوى رقم (193) مقدمة من مواطن يتضرر من تقاعس مدير عام وكالة الأنباء الكويتية (كونا) في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق نائبه لقطاع الإدارية والمالية والاتصالات بالإضافة إلى تخطيه في الترقية

15 – شكوى رقم (194) مقدمة من مواطن يتضرر من تأخر وزارة الداخلية في نظر طلب تجنيس زوجته رغم استيفائهما الشروط.

16 – شكوى رقم (195) مقدمة من مواطنة تتضرر من عدم إنصاف زوجها الشهيد حيث تم اعتماد تاريخ استشهاده من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 14 يناير 2016 بدلا من 22 يونيو 1991.

17 – عريضة رقم (196) مقدمة من مجموعة من المواطنين يتضررون من الظلم الواقع عليهم كموظفين من الوكيل المساعد لشؤون الدعم والتخطيط الفني في وزارة التجارة والصناعة.

18 – شكوى رقم (197) مقدمة من مواطن يتضرر من قيام البنك المركزي بعمل حظر على حسابه الشخصي يمنعه من الاقتراض.

مبنى مجلس الامة